

## أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي

### *The prospect of bridging digital divide in Algeria to achieving financial inclusion*

عماني لمياء

جامعة قاصدي مرباح بورقلة- الجزائر

lamitta.ame2001@yahoo.fr

حمدوش وفاء<sup>1</sup>

جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر

hamdouche\_wafa@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/03/03

تاريخ القبول: 2021/01/26

تاريخ الاستلام: 2020/07/03

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة المتطلبات الضرورية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر من خلال تحليل إشكالية القدرة على تجاوز الفجوة الرقمية لبعث استراتيجية وطنية للشمول المالي قائمة على التقنيات الرقمية؛ وذلك بالتركيز على أهمية التكنولوجيا الرقمية في دعم الشمول المالي، تقييم مؤشرات الشمول المالي وتحديد الفجوة الرقمية في الجزائر وإمكانيات تجاوزها. توصلت الدراسة أن الجزائر معنية بالتحول الرقمي وبالانتقال إلى المعاملات الرقمية الحكومية والخاصة، مما يساهم في تقليص الفجوة الرقمية. وتوصي الدراسة بضرورة ضمان الوصول الآمن والأقل تكلفة والأعلى جودة لخدمات الأنترنت؛ الاستفادة من تجارب المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) للانخراط في التحول الرقمي من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص؛ الاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة كجزء من سبل كسب الدخل.

**الكلمات المفتاحية:** شمول مالي، فجوة رقمية، تمويل رقمي، خدمات الأنترنت، تكنولوجيا مالية.

#### **Abstract:**

*This study aims to discuss the requirements to achieving financial inclusion in Algeria by analyzing the problem of the ability to bridge the digital divide in to design a national strategy for financial inclusion based on digital technologies? The study focused on the importance of digital technology in supporting financial inclusion, evaluating indicators of financial inclusion and identifies the digital divide in Algeria and the possibilities to overcome .The study concluded that Algeria concerned with digital transformation and the transition to government and private digital transactions, This contribute to reducing the digital divide .The study recommends that it is necessary to ensure safe, affordable and highest-quality access to Internet services; Benefiting from the experiences of the MENA region to engage in digital transformation through cooperation between the public and private sectors; Take advantage of the benefits of financial services provided by mobile phones as part of the ways to earn income.*

**Key words:** Financial inclusion, digital divide, digital financing, Internet services, Financial technology.

#### مقدمة:

في مجال إدارة الأعمال وقيادة التحول الرقمي، "ليست التكنولوجيا هي التي تقود التحول الرقمي وإنما الاستراتيجية هي التي تفعل ذلك"، ومن هذا المنطلق فإن تعميم المكاسب والعوائد الرقمية والحد من المخاطر ذات الصلة يتطلب دوماً بناء استراتيجية تقود هذا

1 - المؤلف المرسل: hamdouche\_wafa@yahoo.fr

الانتقال وتجعله ناجعا، من خلال تعزيز الأداء الاجتماعي الذي يسمح به التحول الرقمي الذكي. ومن بين المكاسب الرقمية التي يمكن الاستفادة منها نجد التقنيات الرقمية التي تكون في خدمة الشمول المالي كالبنية التحتية التقنية والرقمية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تسمح بوصول الأفراد إلى المزيد من الخدمات المالية والبنكية وبأقل التكاليف. يعد الشمول المالي استراتيجية لتعزيز الاحتواء الاجتماعي ولتمكين المزيد من الفئات من تحسين الدخل والقدرة على الابتكار والاندماج، وفي كل الأحوال يخدم الشمول المالي كمسعى متعدد الأبعاد أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يجعله من الأولويات، خاصة مع إسهامه في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وقدرته على المساعدة في إدارة الأزمات.

ومن هذا المنطلق فإن إشكالية تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لا تكمن في تحقيق الآليات والإمكانيات التقنية فقط، وإن كانت هذه الأخيرة شديدة الأهمية، بقدر ما هي متمحورة حول الاستراتيجية المتكاملة من حيث الأهداف والسياسات ومن خلال رؤية وطنية شاملة. وضمن هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على استراتيجية الشمول المالي التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالحديث عن مكاسبها ومتطلباتها ودور التكنولوجيا في تعزيزها؛ إضافة إلى تقييم حالة الشمول المالي في الجزائر من حيث القوانين المنظمة والمؤشرات المعتمدة دوليا في التقييم؛ مع تقييم مؤشر جودة الحياة الرقمية (DQL)، وكل ذلك لمناقشة إمكانية تجاوز الفجوة الرقمية وتحقيق الشمول المالي.

### الإشكالية:

- هل يمكن تجاوز الفجوة الرقمية الحاصلة في الجزائر لبعث استراتيجية وطنية للشمول المالي تقوم على التقنيات الرقمية وتدعم استدامة الخدمات المالية الرقمية؟

### فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية في الجزائر لتجاوز الفجوة الرقمية مقارنة مع دول الجوار وبقية الدول النامية تسير في إطارها السليم رغم البطء في الإنجاز، وأن ذلك يمكن أن ينعكس إيجابيا على بقية القطاعات ذات الصلة، وتحديدًا قطاع الخدمات المالية والمصرفية إذا تم الأمر ضمن استراتيجية وطنية متكاملة.

### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية الشمول المالي كاستراتيجية وطنية تهدف إلى تعميم الخدمات المالية الرقمية المستدامة وجعلها في خدمة النمو الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي لفئات واسعة من الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تعاني من الاستبعاد المالي. وكذلك إلى ضرورة المضي نحو دعم البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز انتشار الخدمات المالية والبنكية وتطويرها.

### أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من ضرورة نشر الوعي حول أهمية الشمول المالي في تطبيق برامج التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي للفئات المستبعدة ماليا، وذلك من خلال وضع البنية التحتية التكنولوجية في خدمة هذا المسار.

**منهج الدراسة:**

نسعى لمعالجة الإشكالية المطروحة من خلال دراسة تحليلية، عبر عرض الإطار النظري لمكاسب الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعميم الخدمات المالية الرقمية المستدامة، ثم عرض لأهم مؤشرات الشمول المالي والبنية التحتية التكنولوجية في الجزائر، ومناقشة إمكانيات تجاوز الفجوة الرقمية لبناء استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي.

**حدود الدراسة:**

تقع هذه الدراسة ضمن فئة البحوث التي تنطرق إلى مناقشة أهمية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ودور التكنولوجيا الرقمية في تعزيزها، من خلال عرض أهم مؤشرات الشمول المالي والفجوة الرقمية في الجزائر للفترة 2017-2019 (الفترة المتزامنة مع إصدار التقرير الثالث لقاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمية *FINDEX* ومؤشر جودة الحياة الرقمية).

**هيكلية الدراسة:**

لمناقشة الإشكالية المطروحة تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- المحور الأول: أهمية التكنولوجيا الرقمية في دعم الشمول المالي.
- المحور الثاني: تقييم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.
- المحور الثالث: الفجوة الرقمية في الجزائر وإمكانيات تجاوزها.

**المحور الأول: أهمية التكنولوجيا الرقمية في دعم الشمول المالي:**

تحتاج الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية مستدامة إلى إرساء معالم واضحة لاستراتيجية الشمول المالي. تعد هذه الاستراتيجية -والتي تهدف إلى استدامة الخدمات المالية- بمثابة المحرك الدافع نحو النمو وخلق فرص العمل الجديدة وتشجيع الاستثمارات الفردية والتحفيز على الابتكار وخلق الفرص التي يمكن أن تتحول لاحقا إلى قيمة اقتصادية واجتماعية. وضمن هذه الرؤية التي تعلن عنها باستمرار المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي سوف يكون من المهم عرض أهم المكاسب المتوقعة من الشمول المالي، ودور التكنولوجيا المالية في تحقيق المستويات المطلوبة من الشمول المالي، ثم التنطرق إلى منصات التمويل الجماعي كنموذج للخدمات المالية المستدامة.

**أولا: مكاسب استراتيجية الشمول المالي:**

يأخذ الشمول المالي عدة مفاهيم، جميعها تلتقي في فكرة أساسية وهي خدمته لأهداف التنمية المستدامة. فمعهد الدراسات المصرفية العربية يعرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك، فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وستعزز الاستقلالية المالية للأفراد، وكل ذلك يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد<sup>1</sup>. كما يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر لعام 2014 الشمول المالي على أنه نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان<sup>2</sup>.

يهدف الشمول المالي أو التمويل الشامل إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية خاصة للشرائح ذات الدخل المنخفض في المجتمع، والتي غالبا ما كانت خارج دائرة الخدمات المالية الرسمية وتعاني من الاستبعاد المالي. ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد

والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة<sup>3</sup>، حيث يتطلب الأمر تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية<sup>4</sup>. وتسعى استراتيجية الشمول المالي لمكافحة الاستبعاد المالي (الإقصاء)، الذي يسهم في تفشي الفساد وتزايد الفجوات وعدم المساواة، وتعطيل النمو الاقتصادي والتنمية، وزيادة الآثار السلبية للأزمات. ويركز الشمول المالي على مستويين من الأداء: الوصول إلى الخدمات المالية مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين بتكلفة معقولة أي الإتاحة، ثم الاستخدام الفعال والمسؤول لتلك الخدمات<sup>5</sup>.

ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي على الصعيدين الكلي والجزئي في النقاط التالية<sup>6</sup>:

**(1) تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تمثل استراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإسهام في<sup>7</sup>:

- القضاء على الفقر وتحسين الدخل؛

- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي ومساعدة المزارعين؛

- تحسين الظروف الصحية وتحقيق الرفاهية من خلال تحفيز الادخار؛

- تعزيز جودة التعليم وتقليل عمالة الأطفال؛

- دعم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة.

وكل هذا يؤثر ويتأثر بحالة النمو الاقتصادي المحقق وبالصناعة ودرجة تطورها وبوجود مستوى من الابتكار.

**(2) تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي:** لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي، وفي المقابل لا يحدث الاستقرار المالي مع وجود فجوات واسعة من المستبعدين ماليا واجتماعيا واقتصاديا. إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية ومن خلال إسهامها في دعم الشمول المالي للفئات المهمشة تعمل على التغطية على الآثار التي تسهم تلك المؤسسات في حدوثها<sup>8</sup>. أهم إسهامات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في النقاط التالية<sup>9</sup>:

- تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على الابتكار المالي الرقمي؛

- زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية؛

- توزيع أفضل للمخاطر يسهم في تحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم.

**(3) تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** إن وصول الدمج المالي إلى احتواء اللاجئين والمتضررين من الأزمات عموما عبر العالم يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات عموما. ويتزايد دور مقدمي الخدمات المالية على هذا المستوى من خلال إدماج العملاء والتمكين الاقتصادي والتكامل والتماسك الاجتماعي<sup>10</sup>.

ومن خلال الجدول الموالي يمكن تلخيص المكاسب المنتظرة من توسيع الشمول المالي على المستويين الجزئي والكلي.

## جدول رقم 1: مستويات تأثير استراتيجية الشمول المالي

المكاسب	المستويات
إدارة أفضل للمخاطر + تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية	الادخار: تطوير الأصول والأموال المتداولة، التصرف في الحالات الطارئة، والمرونة في الإنفاق.
	الإقراض: تأثير غير واضح (نتائج تتميز بالتباين الشديد)
	التأمين: إجراء معاملات مالية آمنة، التقليل من المخاطر والتصرف في الأزمات.
	الاستثمار في التعليم والصحة.
تعبئة رأس المال لدعم الاستثمار والنمو وزيادة الأرباح	الإقراض: الزيادة في الاستثمار، الإنتاج، والتوظيف.
	الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.
	خفض تكاليف المعاملات.
	الحد من المخاطر والصدمات وإجراء معاملات آمنة.
+ إدارة المخاطر والحد من آثار الصدمات	الدفع بالوسائل الالكترونية: التقليل من تكلفة دفع الإعانات والمساعدات.
	تخصيص الموارد وتنويع أنشطة المشاركة الاقتصادية.
	تحسين الكفاءة والتنافسية والدفع بالابتكار.
	جذب الادخار الوطني وخلق الوظائف.

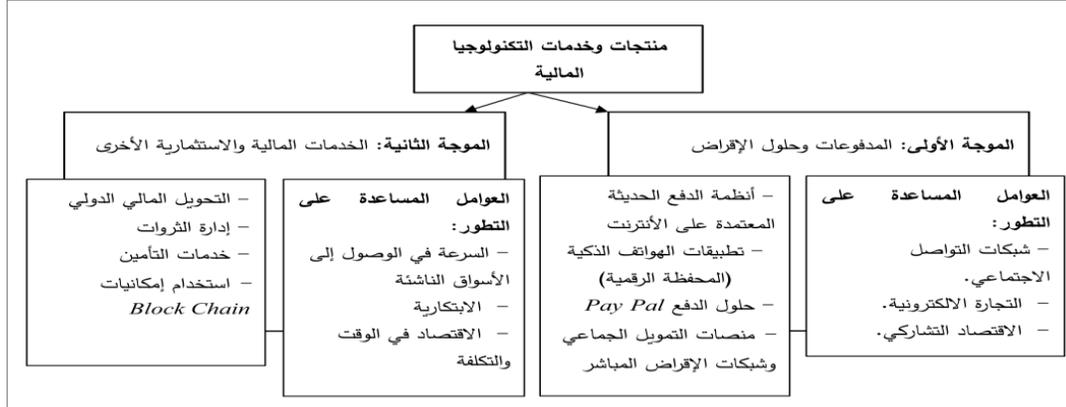
المصدر: عماني لمياء، حموش وفاء ومسعودي منى (2019، مارس). الشمول المالي والحلول الرقمية لإدارة الأزمات الاقتصادية-حالة بعض الدول العربية-: ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي العلمي: إدارة الأزمات الاقتصادية في عالم متغير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

## ثانيا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

يعرف "مجلس الاستقرار المالي العالمي التكنولوجيا المالية على أنها ابتكارات مالية تعتمد على التكنولوجيا، ويمكنها استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية<sup>11</sup>. وتعرف التكنولوجيا المالية أيضا من قبل مركزي ومضة ويفورت على أنها موجة جديدة من المنتجات والخدمات التي تستخدم التكنولوجيا في إطار تحسين الخدمات المالية التقليدية وتسهيلها. وتخدم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العملاء الذين لا يملكون حسابًا مصرفيًا ويبحثون عن الولوج إلى الخدمات المالية الأساسية<sup>12</sup>.

لقد تطورت باقة المنتجات المقدمة من قبل شركات التكنولوجيا المالية بشكل متسارع مع الزمن، من خلال عروض الموجة الأولى المنافسة للمنتجات والخدمات البنكية، ثم عروض الموجة الثانية المنافسة للمؤسسات المالية الأخرى. لقد اعتمدت عروض الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على المدفوعات وحلول الإقراض، حيث ارتكزت منصات التمويل الجماعي وشبكات الإقراض المباشر وحلول الدفع على التوجهات الكبرى لاقتصاد الأترنت الناشئ: الاقتصاد التشاركي، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية. ولاحقا تطورت قطاعات الموجة الثانية نحو التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين. وهو ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي الذي يوضح خصائص المنتجات المالية الرقمية من الموجتين الأولى والثانية.

## شكل رقم 1: تطور منتجات التكنولوجيا المالية والعوامل المساعدة على التطور

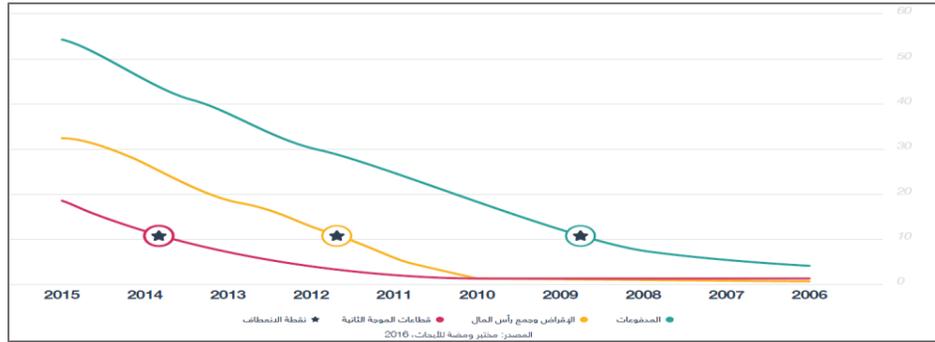


المصدر: من إعداد الباحثين.

إن تزايد ظهور الشركات الناشئة التي تستثمر في مجال التكنولوجيا المالية يجد تبريره في كون التكنولوجيا المالية هي الأداة المناسبة لتعزيز الإدماج المالي للأفراد، خاصة مع تزايد استخدام الإنترنت، وانتشار استخدام الهواتف الذكية واتساع باقة الخدمات المالية الرقمية، حيث تقدم الشركات الناشئة خدماتها إلى شرائح العملاء التي يصعب على البنوك التقليدية الوصول إليها (محدودي الدخل، اللاجئين، النساء)، وذلك بالتزامن مع ضعف نسب الإقراض الممنوحة من طرف البنوك والموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهنا تمثل منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي بدائل جديدة لتمويل هذه المشاريع<sup>13</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الحاصل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية مرتبط أساسا بخدمات الموجة الأولى (شكل رقم 2)، خاصة ما تعلق منها بخدمات الدفع الإلكتروني، والتي تعد مجالا أساسيا للتطوير في المنتجات والخدمات المصرفية منذ ثمانينيات القرن الماضي مع بداية الثورة المالية الرقمية وظهور البنوك الشاملة وبنوك السوق. وبالتالي إذا لم تواكب البنوك حجم التطور الحاصل في مجال المدفوعات الإلكترونية فسوف تعاني من ضغط المنافسة من قبل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في هذا المجال.

## شكل رقم 2: تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 2006 – 2015



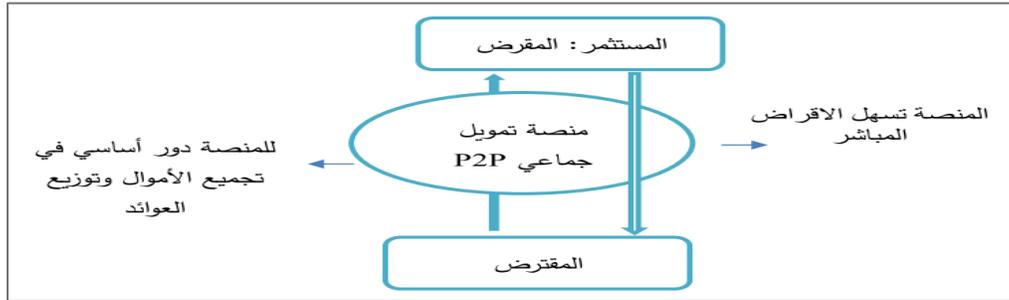
المصدر: مركزي ومضة وبيفورت (2017)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، ص 17.

## ثالثا: منصات التمويل الجماعي نموذجاً عن التمويل الرقمي:

تخدم التكنولوجيا المالية من خلال منصات التمويل الجماعي استراتيجية الشمول المالي من خلال ثلاثة مداخل أساسية هي الإتاحة، تقديم شكل جديد ومبتكر من الوساطة المالية، وتخفيض تكاليف المعاملات بشكل كبير. ويعرف التمويل الجماعي على أنه عملية تمويل جماعية وتعاونية من خلال منصة رقمية تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الباحثين عن التمويل، وقد تم تطويره أساساً لمصلحة المشاريع الصغيرة والناشئة من خلال دعوة العموم للمساهمة في التمويل<sup>14</sup>. وهو أيضاً ممارسة تمويل المشاريع عن طريق جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد من خلال منصات رقمية مرخص لها بذلك، تشترك في العملية ثلاثة أطراف: المنصة، الجهة التي توفر التمويل، الجهة الباحثة عن التمويل<sup>15</sup>.

وغالبا تأخذ العملية أحد الأشكال الأربعة التالية: التمويل الجماعي بنظام المكافآت، التمويل الجماعي من خلال التبرع، التمويل الجماعي بالإقراض (يسمى إقراض النظراء أو الإقراض بالتضامن، أو إقراض الند لند P2P)، والتمويل الجماعي بإصدار الأسهم. تبدأ العملية بإعلان المنصة عن المشروع وخصائصه (الهدف، المبلغ، المقابل) وتحصل على رسوم نجاح العملية عندما يحصل تجميع المبلغ المطلوب تتراوح نسبتها من 2.5 إلى 5% إضافة إلى رسوم بطاقات الائتمان (مركز التعليم "المستثمر). الشكل الموالي يختصر الآلية البسيطة للإقراض المباشر من خلال منصة الكترونية.

شكل رقم 3: آلية التمويل المباشر من خلال منصة إقراض مباشر من الصيغة P2P



المصدر: حموش وفاء & عماني لمياء (2019، أبريل). تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية - منصات التمويل الجماعي نموذجاً: ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثامن المشترك حول الأعمال والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة. الجامعة الأردنية، الأردن.

يمكن تلخيص أهم المكاسب المحققة من التمويل الجماعي عبر المنصات الرقمية فيما يلي:

- يوفر التمويل الجماعي المباشر عبر الأنترنت من تكلفة الاقتراض على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهو يحقق واحدة من أهم ميزات التكنولوجيا المالية الرقمية وهي تخفيض التكلفة؛
- يوفر التمويل الجماعي باعتباره بديلاً استثمارياً عوائد شهرية للمستثمرين الذين يوفرون الأموال عبر مشاركتهم بمبالغ بسيطة، فهو في الأخير وعاء من أوعية جلب الادخارات؛
- تسرع المنصات خطوات العملية وتبسط الإجراءات مقارنة بالتمويل التقليدي عبر المؤسسات المصرفية، وهو الأمر الذي يجذب معظم العملاء؛
- للتمويل الجماعي أثر غير مباشر متمثل في توفير الوظائف من خلال تنفيذ المشاريع الممولة، وتشير إحصائيات سنة 2014 - على سبيل المثال - أن التمويل الجماعي وفر 270 ألف وظيفة عبر العالم من خلال ضخ أكثر من 65 مليار دولار<sup>16</sup>؛

- فرصة التعريف بالمنتوج والتسويق له عبر المنصة قبل إطلاقه وتلقي أفكار وردود أفعال تسمح بتحسين مع مساهمة المستثمرين المقتنعين بفكرة المشروع في الترويج له.

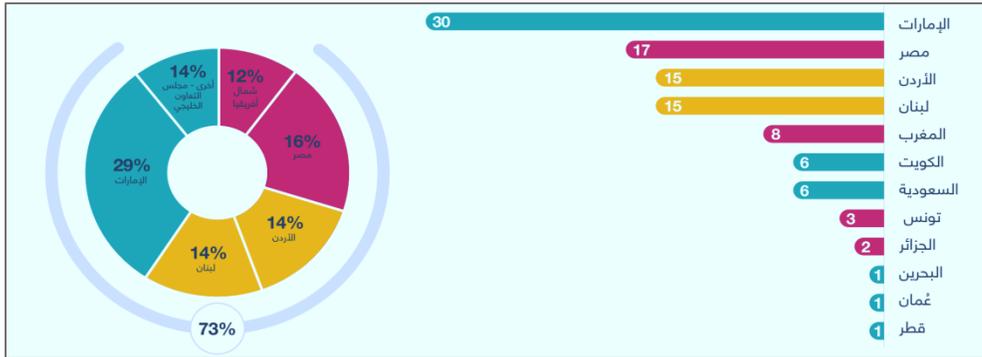
### المحور الثاني: تقييم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

تحتاج استراتيجية الشمول المالي في الجزائر إلى العمل على تحسيس العملاء بالمصلحة العامة والخاصة الممكن تحقيقها من خلال التوجه نحو الدفع الإلكتروني والاعتماد على الأدوات المالية المبتكرة رقميا لتمويل المشروعات الصغيرة والناشئة والابتكارية. ولكن على السلطات المعنية القيام بدور فاعل ومؤثر من جانب العرض، أي من جانب تقديم الخدمات والمنتجات المالية، وحتى في ظل محدودية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر لا بد على البنوك أن تواكب تطورات المالية الرقمية لدعم الاستراتيجية الوطنية ولتتمكن -البنوك نفسها- مستقبلا من الصمود والمنافسة مع الكيانات المالية الجديدة الناشئة.

### أولا: شركات التكنولوجيا المالية ومنصات التمويل الرقمي في الجزائر:

إنّ التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية يعدان المعززان الأساسيين لاستراتيجية الشمول المالي لاسيما الشمول المالي الرقمي. وعند تقييم درجة التقدم في منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال عدد الشركات العاملة في هذا المجال فسنجد أنها جد متراجعة مقارنة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالنظر إلى الشكل الموالي وإلى محتوى التقرير الصادر عن مركزي "ومضة" و"بيفورت" الذي يعد المرجع الأساسي لتقييم حالة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، نلاحظ التأخر الشديد الذي تعاني منه الجزائر على مستوى الدمج الحقيقي بين المالية والتكنولوجيا من خلال شركات التكنولوجيا المالية، ففي حين يصل عدد هذه الشركات إلى خمسة عشر شركة في دول تتميز بصغر المساحة وقلّة عدد السكان مقارنة بالجزائر فإننا نسجل وجود شركتين اثنتين.

شكل رقم 4: حصة الجزائر من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية (سنة 2017)



المصدر: التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية (2017). تقرير صادر عن مركزي ومضة وبيفورت، ص 14.

ويشير التقرير إلى أنّ العائق الأساسي أمام هذه الشركات غالبا ما يكون قلة الثقة والخوف من الاحتيال، ورغم أنّ الجزائر تعد من الدول القليلة السبّاقة إلى سن تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي<sup>17</sup> إلا أنّ ذلك لم يسهم في تشجيع هذا التوجه لحد الآن. وتعد شركة ESREF Pay شركة رائدة للدفع الإلكتروني، يعرف المسؤول عنها نموذج أعمالها على أنه تسويق استخدام المنصة للتجار، أما عوامل تميز المنصة فهي: سهولة الاستخدام، النتيجة الفورية والمثلى، وبيئة الأعمال للخدمات التي تعد سوقا واسعا وقليل المنافسة<sup>18</sup>. كما يمكن تشجيع منصات التمويل الجماعي (التشاركي أو التضامني) بكافة أشكاله، حيث العدد الحالي لهذه المنصات لا

يتجاوز الثلاث: TWIZA، ANGEM، و CHRIKI ويعد هذا العدد محدودا جدا مقارنة مع نسبة الشباب عموما ونسبة المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني سنويا، ونسبة النساء الراغبات في إنشاء المشاريع الصغيرة. كما يعاني التمويل الجماعي من صعوبات عديدة في كامل شامل افريقيا (والجزائر جزء منها) بسبب ضعف الوعي المالي، فحتى المشاريع التي تقدم على مستوى أكبر المنصات العربية لا تجد التمويل المناسب بسبب عدم قدرة أصحابها على إيصال جدواها بشكل جيد.

هناك ضرورة للاهتمام أكثر بالتكنولوجيا المالية ومنصات التمويل في الجزائر لعدة أسباب منها:

- وجود أعداد كبيرة من الأفراد الذين يقعون في منطقة الإقصاء المالي من دائرة الخدمات المالية الرسمية، وذلك بسبب التكلفة المرتفعة للخدمات المصرفية التقليدية. وتعد التكنولوجيا المالية الأداة المناسبة لتعزيز الإدماج المالي للأفراد، خاصة مع تزايد استخدام الانترنت في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية والوعي بالحاجة إلى الخدمات المالية الرقمية. وعلى البنوك الاهتمام أكثر بخدمات الدفع الإلكتروني والعمل على مواجهة هذا التحدي من خلال الشراكة مع شركات الاتصالات ومحكاة تجارب افريقية رائدة.

- ضعف نسب الإقراض الممنوحة من طرف البنوك والموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تعد منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي بدائل جديدة لتمويل هذه المشاريع؛

- نمو التجارة الإلكترونية، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً أساسياً في تحسين التجارة الإلكترونية والاستفادة من نموها، بسبب نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة فيما يتعلق بالسرعة والأمان والسهولة، بما في ذلك خدمات التقسيط، التي ستحتجّ العملاء على الاعتماد على هذه الخدمات وبالتالي تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي؛

- انخفاض درجة ولاء عملاء البنوك، حيث تشير الدراسات أن هناك نسبة معتبرة من عملاء البنوك أظهرت اهتماماً لاستخدام الخدمات التي تقدمها الشركات الجديدة في مجال المدفوعات والإقراض والاستثمار<sup>19</sup>.

## ثانياً: مؤشرات الشمول المالي الرقمي:

تقع الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي\*، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدءاً بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الإدماج المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين<sup>20</sup>. واستمر دعم هذا النهج مع التعليم رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنوع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء واستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعياً نحو الاستدامة<sup>21</sup>. ولكن السؤال المطروح من الناحية العملية: إلى أي مدى يمكن القول أنّ هناك توجه حقيقي نحو بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، تحديداً ما تعلق منها بالخدمات المالية الرقمية؟

من خلال الجدول رقم (2) يمكن القول أنّ مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وبالنسبة للفئات المنتقاة (الأفراد في المناطق الريفية، الأسر الفقيرة، النساء، والشباب)، تعد في مجملها دون المتوسط المسجل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا سنة 2017 (وهو تاريخ صدور النسخة الثالثة من مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي *FINDEX*). وقد تم الاعتماد في عملية التقييم على مؤشرات أولية لتحليل وضعية

الشمول المالي، وهي مؤشرات تمثل -في تقديرتنا- الحد الأدنى المطلوب من الاعتماد على التقنيات الرقمية في المجال المالي، وهي: امتلاك بطاقات الائتمان، استخدام الهواتف والأنترنيت للوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية (البنوك غالباً)، استخدام الأنترنيت في عمليات الشراء وسداد الفواتير، والقيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية.

### جدول رقم 2: استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر سنة 2017

المؤشرات	2017	المتوسطات <sup>(2)</sup>
امتلاك بطاقة ائتمان	%3	%4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	%2	%9
استخدام الأنترنيت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الأنترنيت	%6	%11
القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%28	%31
امتلاك بطاقة ائتمان	%3	%4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	%1	%9
استخدام الأنترنيت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الأنترنيت	%2	%12
القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%20	%31
امتلاك بطاقة ائتمان	%1	%15
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	%1	%9
استخدام الأنترنيت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الأنترنيت	%3	%13
القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%20	%29
امتلاك بطاقة ائتمان	%2	%4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	%1	%13
استخدام الأنترنيت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الأنترنيت	%3	%17
القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	%13	%27

(2): المتوسطات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي 2017. <https://globalfindex.worldbank.org/>

لا يمكن القبول بالوضع الحالي في مجال المعاملات الالكترونية في الجزائر، حيث يتطور هذا القطاع ببطء شديد لا يتلاءم مع ديناميكية التغيير في هذا المجال. خاصة أن عملية تحديث القطاع المالي والبنكي بدأت مبكراً، بحيث تم إنشاء هيكل داعمة للبنوك يمكنها أن تعمل على إدارة المعاملات الالكترونية. ومن بين مؤسسات الدعم التي تم إنشاؤها سنة 1995 بمبادرة من المنظومة البنكية وتحقيق أهداف العصرية: "شركة تألية المعاملات ما بين البنوك والنقدية SATIM"<sup>22</sup> التي أطلقت شبكة الكترونية ما بين البنوك وعملت على إدارة البطاقات الالكترونية والموزعات، حيث تضم الشبكة 16 بنكاً، 7 منها عمومية إضافة إلى بريد الجزائر. وتعد هذه المؤسسة إحدى الأدوات التقنية المرافقة لبرنامج تطوير وتحديث النظام البنكي، خاصة لترقية وسائل الدفع من خلال البطاقات<sup>23</sup>.

### المحور الثالث: الفجوة الرقمية في الجزائر وإمكانيات تجاوزها:

تعتبر الفجوة الرقمية عن التفاوت الحاصل في التقنيات الرقمية (الأنترنت والهواتف المحمولة وكل الأدوات الأخرى لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتبادلها رقميا) وفي التنمية الرقمية على صعيد دولي، وتعاني الجزائر من وجود فجوة رقمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال انعكست على تصنيفها ضمن مؤشر جودة الحياة الرقمية الذي ظهرت فيه في نهاية الترتيب ضمن مجموع الدول التي شملها المؤشر. ورغم وجود مجهودات حكومية رسمية في مجال البنية التحتية الرقمية والتحسين المشهود من مرحلة لأخرى إلا أنّ الفجوة الرقمية تبدو عميقة سواء عند المقارنة بالمتوسطات العالمية أو بدول الجوار في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما.

#### أولا: تقييم البنية التحتية التقنية في الجزائر:

إذا اعتبرنا أن مجال التكنولوجيا المالية يعد حديثا ومبتكرا ويتطلب وقتا أكبر للتبلور، فيمكن الاعتماد على تحديث النظام المصرفي لتعزيز الشمول المالي. ولكن بالرغم من رغبة الجزائر في التحول نحو المالية الالكترونية خلال العشرية الأخيرة، إلا أن المنظومة المصرفية لم تستفد من البنية التحتية التقنية المتوفرة (الحد الأدنى المتوفر) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من تطور نسبة المشتركين في خدمات الهاتف الثابت، والمحمول، والأنترنت، والتي تعبر بشكل ما عن مستوى الحلول الرقمية المتاحة لدعم التنمية الرقمية (الجدول رقم 3).

جدول رقم 3: البنية التحتية التقنية الداعمة للشمول المالي في الجزائر للفترة 2014-2017

المؤشرات	2014	2017	%
العدد الإجمالي لمكاتب البريد الموجودة	3633	3824	5.2
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3533	3743	5.9
عدد مكاتب البريد المتصلة بالانترنت	3533	3743	5.9
الكثافة البريدية	10489	10904	3.95
نسبة الهاتف الثابت في المنازل%	40	36	(10)
نسبة المشتركين في شبكة المحمول %	43	50	16.3
نسبة المشتركين في خدمة الأنترنت %	10	38	280

المصدر: بيانات مجمعة عن موقع الوزارة <https://www.mpttn.gov.dz>

من خلال الجدول أعلاه، يمكن أن نلمس تطورا ملحوظا في البنية التحتية التقنية الضرورية لخلق بنية تحتية مالية عند المقارنة بين الفترات، إذ نلاحظ تحسنا في الكثافة البريدية التي تضمن الخدمات الجوارية التي تعد سندا قويا للاستدامة (ولعلها وجه من أوجه المالية الجوارية)؛ التحسن في نسب الربط بالانترنت وهو التوجه العالمي الذي يجب السير معه، ولكنها بالعموم أرقام متوسطة وضعيفة. وتعتبر كل هذه المؤشرات عن مستوى "الجاهزية الالكترونية" التي يمكن أن تساعد على تعميم الخدمات المالية على الفئات المستهدفة والتي تعاني من الاستبعاد المالي. إلا أن المقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبيّن أن هذه الجهود غير كافية وتحتاج إلى تطوير أكثر للحاق بالمنطقة.

## ثانيا: تقييم مؤشرات جودة الحياة الرقمية في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة ضمن قائمة تضم 65 دولة، وتتذيل قائمة 10 دول الأقل جودة تسبقها من الدول العربية كل من المغرب ومصر والعراق. وقد تم الاعتماد في هذا التصنيف على خمسة معايير أساسية هي:

- القدرة على تحمل تكاليف الربط بالإنترنت؛
- سرعة الربط بالإنترنت؛
- حماية المعلومات الشخصية للمواطنين؛
- التقدم الرقمي لكل بلد حسب الأمن المعلوماتي؛
- التقدم في كل بلد من منظور إتاحة الخدمات الالكترونية من قبل الحكومة، وتنوع المحتوى الذي يمكن الوصول إليه.

ويعبر هذا التصنيف عن الفجوة الرقمية بشكل واضح ومحدد، بحيث لا يمكن الحديث بشكل مطلق عن الحياة الرقمية في ظل تدني كل المعايير التي يقترحها المؤشر بغرض التصنيف.

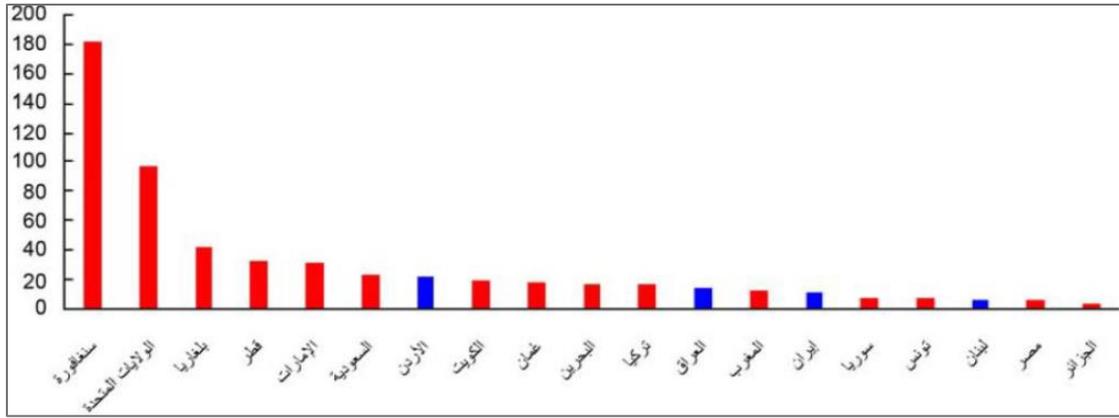
جدول رقم (4): مؤشر جودة الحياة الرقمية DQL

سرعة الإنترنت		سرعة الإنترنت	
خيار النطاق العريض المحمول	حزمة النطاق العريض الأقل سعرا	النطاق العريض	الهاتف المحمول
0.0018	0.0049	0.0025	0.0093
توافر المحتوى الترفيهي	قوانين حماية البيانات	توافر الحكومة الالكترونية	الأمن السبرياني الشامل
0.1016	0.0000	0.0336	0.0328
0.1865	المؤشر الإجمالي المرجح لجودة الحياة الرقمية DQL		

المصدر: Surfshark (2019). Digital quality of life, Global research of 65 countries' digital quality of life, British Virgin Islands, P. 17-19.

وتحتل الجزائر أيضا المرتبة الأخيرة في مجال سرعة التنزيل ضمن اتصالات النطاق العريض الثابت في مستويات جد متدنية (ما بين 0 و 20 ميغابايت في الثانية). وهو ما يظهر في الشكل رقم (5). ورغم أن فئة الشباب بصفة عامة تمتلك المهارات المطلوبة في استخدام التقنيات الرقمية ويستخدمون الهواتف الذكية وتطبيقاتها بشكل مكثف إلا أن ضعف الربط والاتصال بالإنترنت ظلّ عائقا أمام أي تطور. إن هذا من شأنه أن يفسر ضعف التمويل الرقمي في الجزائر، لأنه لا يمكن تطوير هذا المجال دون توفير جودة الإنترنت وتطوير أنظمة الدفع، وهو ما يظل أيضا مرهونا بالقوانين التنظيمية وبالتخلص من المخاوف المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والانفتاح، لأن ذلك سوف يعيق حتما المنافسة والقدرة على الابتكار<sup>24</sup>.

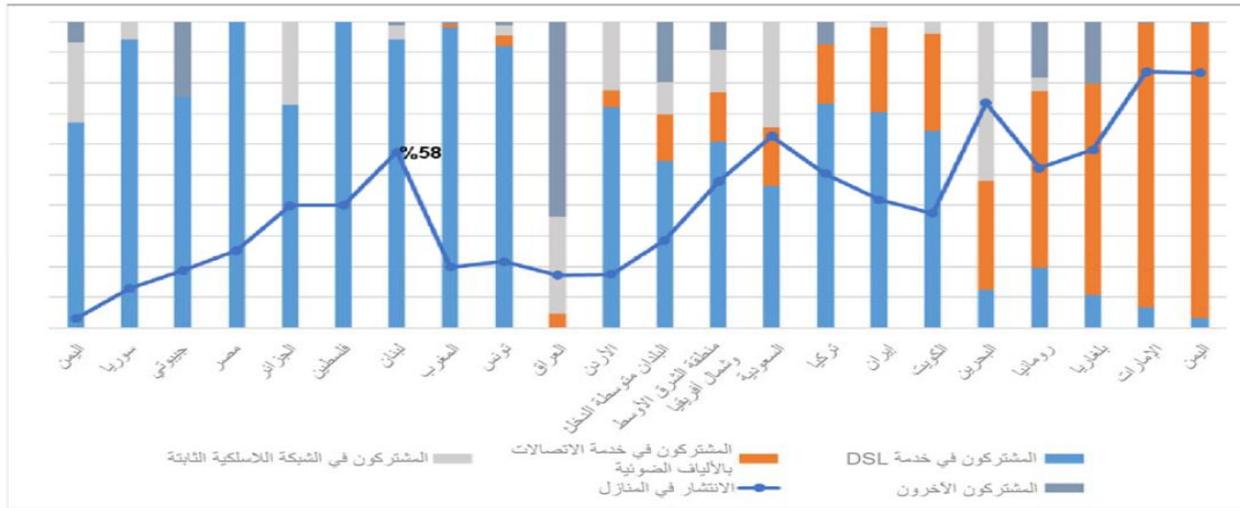
شكل رقم 5: سرعة التنزيل ضمن اتصالات النطاق العريض الثابت



المصدر: مجموعة البنك الدولي (2018). اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص42.

ومن خلال الشكل الموالي الذي يُفصّل أكثر في مؤشرات تغلغل الأنترنت واتصالات النطاق العريض سوف نلاحظ دائما تخلف الجزائر عن المنطقة وعدم تطور وسائل الربط بالاتصالات وبالأنترنت كاستخدام الألياف الضوئية (حسب مجموعة البنك الدولي المعنية). وحسب المؤسسات المالية الدولية فإن السبب الرئيسي وراء تخلف الجزائر (ضمن دول منطقة شمال افريقيا) عن دول أفقر بكثير هو اللوائح التنظيمية التي تعيق نمو المدفوعات الرقمية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والتعامل بحیطة مبالغ فيها في هذا المجال.

شكل رقم 6: تغلغل الأنترنت واتصالات النطاق العريض الثابت (نسبة السكان%) في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سنة 2017



المصدر: مجموعة البنك الدولي (2018). اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص41.

ترجع مجموعة البنك الدولي تخلف دول شمال افريقيا والجزائر من بينها -رغم كونها أسواق النطاق العريض الأكثر تركيزا والأقل تنافسية- إلى عدم فتح أجزاء من سلسلة القيمة في النطاق العريض أمام المنافسة. ففي كامل دول المغرب العربي لم يتم فتح السوق أمام شركات الأنترنت الخاصة، كما أن شركات تكنولوجيا المعلومات غالبا ما تكون متوسطة الحجم ولا يسمح لها بتقديم خدمات الأنترنت عالية السرعة إلى العميل النهائي باستخدام البنية التحتية الخاصة بها بحيث تستمر في الاعتماد على البنية التحتية القديمة للمشغلين الحاليين<sup>25</sup>.

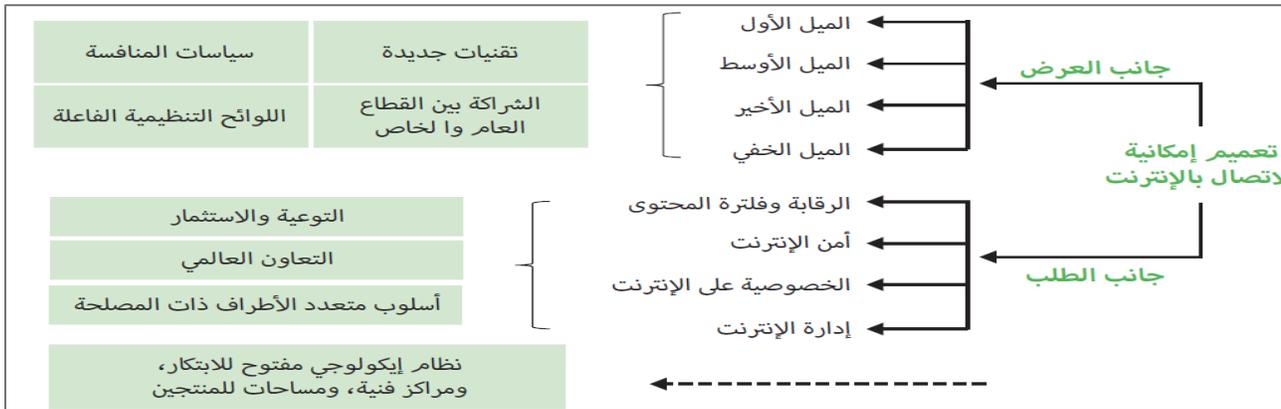
## ثالثا: آفاق تحقيق الشمول المالي وتجاوز الفجوة الرقمية:

يمكن الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية المؤسسية، والتي من بينها تشمل، خدمات الأنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، والوصول إلى البيانات الضخمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية، للعمل على بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تراعي المتطلبات الضرورية لنجاحها. حيث لا بد من تفعيل الأدوار الثلاثة للعرض والبنية التحتية والمؤسسية والطلب:

**من جانب العرض:** ينبغي على البنوك العاملة في الجزائر وكذلك شركات الدفع الإلكتروني ومنصات التمويل الجماعي الناشئة الاهتمام أكثر بالابتكار والعمل على مواجهة هذا التحدي من خلال تطوير الشراكة مع شركات الاتصالات من خلال محاكاة تجارب أفريقية رائدة للصيرفة المحمولة أو الإلكترونية. وفي إطار الجهود المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، هناك مسعى نحو إقامة مشروع "بريد بنك"<sup>26</sup> يستهدف قطاع البريد وعملائه الفعليين والمحتملين، وذلك بإدخال خدمات إضافية كالادخار وتقديم القروض الاستهلاكية. وذلك من خلال إعادة هيكلة تسمح بظهور مؤسسة مالية جديدة "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة بهدف إعادة تأهيل الخدمة العمومية وتعزيز مفهوم الجوارية. وبالتالي سوف يكون منوطا بهذه المؤسسة الجديدة تقديم القروض الاستهلاكية من خلال الحسابات الجارية مع إمكانية القيام بعمليات على المكشوف عبر نفس الحسابات.

من خلال تقييم البنية التحتية التقنية والربط بالأنترنت من حيث السرعة والسعر سوف يكون من الصعب الاستفادة من المشروعات المعلن عنها حاليا بما فيها "البنك البريدي"، والتي تعد في مراحل الخبرة والتقييم. ولذلك تظل كل هذه المبادرات مرهونة بقدرة السلطات المعنية على تحسين قدرات الربط بالأنترنت سواء من جانب العرض (التكنولوجيا الجديدة، التعاون مع القطاع الخاص، المنافسة، والأطر المؤسسية والقوانين المنظمة) أو من جانب الطلب (الوعي والثقافة، الخصوصية والأمن، الابتكار)، والتي يمكن أن تستفيد من إطار الإصلاحات التي تقترحها مجموعة البنك الدولي المسؤولة عن هذا المجال كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 7: إطار العمل لتحسين الربط بالأنترنت



المصدر: مجموعة البنك الدولي، (2016). العوائد الرقمية: تقرير عن التنمية في العالم رقم 102724، ص 28

**من جانب الطلب:** التثقيف المالي أو الوعي المالي الضروري لتفعيل جانب الطلب من خلال تحسيس العملاء بالمصلحة العامة والخاصة الممكن تحقيقها من خلال التوجه نحو الدفع الإلكتروني والاعتماد على الأدوات المالية المبتكرة رقميا. وقد انضمت الجزائر إلى المبادرة الإقليمية العربية سنة 2010 الهادفة إلى التمكين وتدريب الشباب من خلال برامج تعليمية وتدريبية حول الأجهزة الوظيفية وروح

المقاولاتية والثقافة المالية وذلك من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص ووزارات التعليم والجامعات<sup>27</sup>. ومع حلول سنة 2020 تكون قد مرت قرابة العشر سنوات على الانخراط في هذا المنحى إلا أن الثقافة المالية في الجزائر لا تزال محدودة وغير معممة بين أطراف الفئات المستهدفة من الشمول المالي، خاصة النساء والأفراد القاطنين في المناطق الريفية. ويعد التثقيف المالي أساسيا على هذا الصعيد وهو الكفيل بربط الطلب مع العرض الذي لن يكون مجديا في ظل غياب الوعي الكافي من قبل الفئات المستهدفة. فقد تطلب الأمر وقتا طويلا لنشر الوعي المطلوب حول أهمية المالية المصغرة وما يرتبط بها من خدمات على المستوى المحلي لدعم التنمية المحلية، خاصة في المناطق البعيدة عن المركز، وسوف تكون هناك حاجة أكبر للتعريف بما تقدمه التنمية الرقمية والمالية الرقمية تحديدا لهذه الفئات، خاصة بتعريفها وربطها بمنصات التمويل أو الإقراض الجماعي.

#### خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بالتحول الرقمي وبالانتقال إلى المعاملات الرقمية الحكومية والخاصة، وفي هذا السياق يجب دعم الموثوقية بهذا المسار لجذب العملاء ودمجهم ضمن التحول الرقمي المالي من خلال مبادرات الحكومة نحو "الرقمنة" عبر المدفوعات الرقمية الكبيرة والمتكررة تجاه المؤسسات والأفراد، وفق ما توصي به المؤسسات الدولية. وسوف يكون من شأن هذا التحول الرقمي التدرجي الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية خاصة مع دول الجوار (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وهو ما يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي في الجزائر.

#### التوصيات:

- دعم مسار إتاحة خدمات الأنترنت، من خلال ضمان الوصول الآمن والأقل تكلفة والأعلى جودة لتلك الخدمات، وإتاحتها للجميع بشكل غير مرتبط بالموقع الجغرافي أو التقسيم على أساس الدخل أو غيرها من المحددات التي تقصي الكثير من الفئات. مع ضرورة انخراط البنوك في هذا المسار لتحديث الخدمات المصرفية والاعتماد على الرقمية والاستفادة من خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية، وكذلك تحفيز التمويل الجماعي الرقمي عبر المنصات؛
- الاستفادة من تجارب المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) للانخراط في التحول التكنولوجي الرقمي من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار قانوني وتنظيمي ضابط ومناسب، ووضع إنجازات قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال - التي تحتاج بدورها إلى المزيد من الإصلاح والانفتاح - في خدمة البنية التحتية المالية. حيث يجب المضي أكثر في ربط المناطق الريفية بشبكة الأنترنت وزيادة سرعة التدفق والعمل على تخفيض التكلفة، وذلك لتسهيل عملية وصول الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليا داخل المجتمع؛
- الاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة والتي أصبحت تعد جزءا من سبيل كسب الدخل. وفي هذا المجال يجب التركيز على الإتاحة أولا والاستخدام الفعال ثانيا، وهو ما يوصي به البنك الدولي بشكل مستمر. وذلك بالاستفادة من التطبيقات الذكية في هذا المجال وهو الأمر الذي يبقى مقرونا بدرجة الوعي والثقافة المالية؛
- تفعيل الدور التنظيمي للدولة في مجال حماية الشركات العامة والخاصة والأفراد خاصة في قطاعات حساسة كالاتصالات والخدمات المالية والبنكية بما يدعم التعميم لمثل هذه الخدمات دون إعاقتها بسبب الحذر المفرط، وبما يعزز الشفافية والموثوقية والأمان. حيث لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون محاربة الجرائم الالكترونية وتعزيز الأمن المعلوماتي ووجود أطر ضبط شاملة وشفافة.

## الهوامش:

- <sup>1</sup>معهد الدراسات المصرفية (2016، فيفري)، الشمول المالي، إضاءات، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، ص 1.
- <sup>2</sup>بنك الكويت الدولي (2015، ماي)، الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، ص 8.
- <sup>3</sup>اتحاد المصارف العربية (2015، أكتوبر)، الشمول المالي بين الواقع والمأماني، مجلة شهرية متخصصة، العدد 419، ص 20.
- <sup>4</sup>اتحاد المصارف العربية (2016، جوان)، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه، مجلة شهرية متخصصة، العدد 427، ص 1.
- <sup>5</sup>باراهاس، أ. وآخرون (2017، مارس). نحو تغطية أوسع، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص 34-36.
- <sup>6</sup>بنك الكويت الدولي (2015، ماي)، نفس المرجع السابق، ص 4.
- <sup>7</sup>فرقاز، م (2016، جانفي)، "أهداف التنمية المستدامة" تحويل عالمنا " بالابتكار"، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الثالث عشر، مركز البيئة للمدن العربية، المغرب، ص 4.
- <sup>8</sup>Servet, J-M. (2008). Inclusion financière et responsabilité sociale : productions de plus-values financières et de valeurs sociales en microfinance, revue tiers monde, Genève, P. 12.
- <sup>9</sup>صندوق النقد العربي (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ص 6-8.
- <sup>10</sup>المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق الأداء الاجتماعي (2017، مارس). الخدمات المالية والآفاق المستقبلية للإدماج المالي، مبادئ توجيهية لمقدمي الخدمات المالية، ص 14.
- <sup>11</sup>صندوق النقد الدولي، (2017، أكتوبر). آفاق الاقتصاد الإقليمي، تاريخ التصفح <https://www.imf.org/~media/Files/.../Chapter5-Arabic.ashx> 2018/7/4
- <sup>12</sup>مركزي ومضة وبيفورت (2017)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، ص 33.
- <sup>13</sup>نفس المرجع السابق.
- <sup>14</sup>البنك المركزي الأردني (2017)، تقرير الاستقرار المالي، تاريخ التصفح 2019/06/28 <http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45>
- <sup>15</sup>البوابة الرسمية للحكومة الإماراتية، "التمويل الجماعي للقروض والاستثمارات"، تاريخ التصفح 2018/09/01 <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/crowdfunding>
- <sup>16</sup>البابيدي وائل (مارس 2015)، الإمارات الحاضن الأكبر للعمليات التمويلية والاستثمار الجماعي في المنطقة، تاريخ التصفح 2018/08/15 <https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2015-03-28-1.2341464>
- <sup>17</sup>International Telecommunication Union (ITU). 2017. Global Cybersecurity Index. Geneva :consulté le 2019/06/28 [ITU.https://www.itu.int/dms\\_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2017-PDF-E.pdf](https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2017-PDF-E.pdf)
- <sup>18</sup><https://www.startupinalgeria.com/paiement-en-ligne-algerie-esref-pay/> consulté le 2019/06/28.
- <sup>19</sup>المزيد عن التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية انظر: وفاء حمروش ولمياء عماني، شركات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الإدماج المالي - حالة الدول العربية-، اليوم الدراسي: من أجل تطوير اقتصاد اجتماعي وتضامني: المتطلبات والتحديات، جامعة عنابة / الجزائر، 14 ديسمبر 2017.
- \* التصنيف اعتمد على مؤشر بسيط متمثل في ملكية الحسابات لدى مؤسسة مالية أو مصرفية للبالغين أكثر من 15 سنة.
- <sup>20</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المؤرخة في 28 صفر عام 1435 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2013، العدد 68، ص 21.
- <sup>21</sup>Note aux banques N° 01 (2018, 14 Fév). Aux banques et établissements financiers : développement de l'inclusion financière, Banque d'Alger, <https://www.bank-of-algeria.dz/html/notesauxbanques2018.htm> consulté le 2019/06/28
- <sup>22</sup>[www.satim-dz.com](http://www.satim-dz.com) تاريخ الاطلاع 2019 / 10 / 12
- <sup>23</sup>لمياء عماني، منى مسغوني، سلمة عائشة كيجلي (2020). تأثير الفجوة الرقمية على جودة الحياة في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010 - 2019، الملتقى الدولي الخامس: أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الرقمي، يومي 20 و 22 فيفري 2020، التقييم الدولي المعياري (ISSN): 6401-0612، جامعة ورقلة - الجزائر - ص 976-990.
- <sup>24</sup>نفس المرجع السابق.
- <sup>25</sup>مجموعة البنك الدولي (2018). اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 43.
- <sup>26</sup>مشروع بنك بريدي: الخبرة جارية والتجارب الأولى مرتقبة خلال سنة 2019 وكالة الأنباء الجزائرية- [www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/58321-2019](http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/58321-2019)، تاريخ الاطلاع 2019 / 10 / 4.
- <sup>27</sup>Histoire d'INJAZ Expansion à travers la région [www.injazarab.org](http://www.injazarab.org). 2019 / 09 / 09 تاريخ الاطلاع